|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| itu_logo | **الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-16)****الحمامات، 25 أكتوبر - 3 نوفمبر 2016** | CCITT/ITU-T 60th Anniversary logo |
|  |  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الإضافة 11للوثيقة 45-A |
|  | 26 سبتمبر 2016 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  |
| إدارات الدول الأعضاء في المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT) |
| مقترح لتعديل القرار 75 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2012 - مساهمة قطاع تقييس الاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات |
|  |

|  |  |
| --- | --- |
| تقترح أوروبا إدخال تعديلات على القرار 75 لتحديثه وفقاً لنتائج استعراض نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك الحاجة إلى مزيد من مشاركة أصحاب المصلحة، وللاعتراف بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ودور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات في عملية تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونقترح أيضاً إشارات مرجعية إلى فريق العمل التابع للمجلس المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات ودوره الهام فيما يتعلق بتنفيذ الاتحاد لنواتج القمة. | **ملخص**: |

مقدمة

استعرضت أوروبا القرار 75 (المراجَع في دبي، 2012).

يحتاج هذا القرار إلى تحديثه كي يعبّر عن نتائج استعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور 10 سنوات على انعقادها (WSIS+10) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودور كلٍّ من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات وفريق العمل التابع للمجلس المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت.

المقترح

تقترح أوروبا إدخال تعديلات على القرار 75 على النحو المبين أدناه.

MOD EUR/45A11/1

القـرار 75 (المراجَع في الحمامات، 2016)

مساهمة قطاع تقييس الاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،
مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

(جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (الحمامات، 2016)،

إذ تضع في اعتبارها

 *أ )* القرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الذي أقر بما ينطوي عليه انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي من إمكانات كبيرة للتعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وبناء مجتمعات تقوم على المعرفة؛

*ب)* النواتج ذات الصلة لمرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) ورؤيتها المشتركة التي تتطلع إلى مجتمع معلومات متمحور حول الإنسان وشامل للجميع وموجَّه نحو التنمية؛

*ﺝ)* الوثيقة الختامية للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*د )* القرارات والمقررات ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ النواتج ذات الصلة لمرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتلك المتعلقة بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين (المراجَعة في بوسان، 2014):

’1‘ القرار 71 (المراجَع في بوسان، 2014) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016؛

’2‘ القرار 101 (المراجَع في بوسان، 2014) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛

’3‘ القرار 102 (المراجَع في بوسان، 2014) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك أسماء الميادين والعناوين؛

’4‘ القرار 130 (المراجَع في بوسان، 2014) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

’5‘ القرار 133 (المراجَع في بوسان، 2014) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (متعددة اللغات)؛

’6‘ القرار 140 (المراجَع في بوسان، 2014) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذ هذه النواتج؛

’7‘ القرار 178 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد في تنظيم العمل بشأن الجوانب التقنية لشبكات الاتصالات من أجل دعم الإنترنت؛

*ﻫ )* آراء المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات (جنيف، 2013)؛

*ﻭ )* دور قطاع تقييس الاتصالات (ITU−T) في تنفيذ الاتحاد للنواتج ذات الصلة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي مواءمة دور الاتحاد ووضع معايير الاتصالات في سبيل بناء مجتمع المعلومات، بما في ذلك الاضطلاع بدور تنسيقي ريادي في عملية تنفيذ نواتج القمة، كجهة توجيه/تيسير لتنفيذ خطوط العمل جيم2 وجيم5 وجيم6 والمشاركة مع أصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطوط العمل جيم1 وجيم3 وجيم4 وجيم7 وجيم8 وجيم9 وجيم11 وجميع خطوط العمل الأخرى ذات الصلة ونواتج القمة الأخرى، وذلك ضمن الحدود المالية التي حددها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ﺯ )* الإنجازات التي شهدها العقد الماضي في مجال التوصيلية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى الرغم من ذلك لا تزال أشكال كثيرة للفجوة الرقمية قائمة، بين البلدان وداخلها وبين النساء والرجال، وتحتاج إلى معالجتها من خلال إجراءات منها تعزيز البيئات السياساتية الملائمة والتعاون الدولي لتحسين ميسورية التكلفة والنفاذ والتثقيف وبناء القدرات والتعدد اللغوي والحفاظ على الثقافات والاستثمار والتمويل المناسب فضلاً عن تدابير ترمي إلى تحسين المعارف والمهارات الرقمية وتشجيع التنوع الثقافي؛

*ﺡ)* أن إدارة الإنترنت باعتبارها مرفقاً عالمياً تشمل عمليات شفافة وديمقراطية ومتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة بالمشاركة الكاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والهيئات الأكاديمية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين كلٌّ حسب دوره ومسؤولياته، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 57 من الوثيقة الختامية للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ تضع في اعتبارها كذلك

 *أ )* أن إنشاء فريق عمل تابع للمجلس يُعنى بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وفقاً لقرار المجلس 1332، ويكون مفتوحاً أمام جميع أعضاء الاتحاد، كان ضرورياً من أجل القيام على أساس سنوي برصد وتقييم الإجراءات التي يتخذها الاتحاد فيما يتعلق بتنفيذ نواتج القمة؛

*ب)* أن إنشاء فريق عمل تابع للمجلس يُعنى بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وفقاً لقرار المجلس 1336 ويكون مفتوحاً أمام الدول الأعضاء فحسب، مع إتاحة مشاورات مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة، كان ضرورياً من أجل النهوض بالتعاونية المعززة بين الحكومات ولتقوية مشاركة الحكومات في معالجة قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت؛

*ﺝ)* أن هناك إقراراً بالحاجة إلى تحسين التنسيق والتعميم والتفاعل من خلال: ’1‘  تحاشي الازدواج في الجهود عن طريق التنسيق المركز بين لجان دراسات الاتحاد ذات الصلة التي تتناول قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت والجوانب التقنية لشبكات الاتصالات من أجل دعم الإنترنت؛ ’2‘  تعميم المعلومات ذات الصلة الخاصة بالسياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت على أعضاء الاتحاد وأمانته العامة وعلى مكاتب الاتحاد؛ ’3‘  النهوض بالتعاونية المعززة والتفاعل في المجال التقني بين الاتحاد والمنظمات والكيانات الدولية الأخرى ذات الصلة،

وإذ تدرك

*ﺃ )* الإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، علماً أن من شأنها تسريع عجلة التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً؛

*ﺏ)* أن الزيادات الكبيرة التي شهدها العقد الماضي على مستوى التوصيلية والاستعمال والاستحداث والابتكار أتاحت أدوات جديدة كفيلة تساعد على استئصال الفقر وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

*ﺝ)* الحاجة إلى تشجيع مزيد من المشاركة والانخراط في المناقشات بشأن إدارة الإنترنت التي تجريها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والهيئات الأكاديمية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة من البلدان النامية؛

*ﺩ )* أنه ينبغي أن يكون للحكومات أدوار ومسؤوليات على قدم المساواة بالنسبة إلى الإدارة الدولية للإنترنت ومن أجل كفالة استقرار وأمن واستمرار الإنترنت مع الإقرار في الوقت ذاته بضرورة قيام الحكومات بوضع سياسات عامة بالتشاور مع كل أصحاب المصلحة، على نحو ما ورد في الفقرة 68 من برنامج عمل تونس؛

*ﻫ )* الحاجة إلى تعاونية معززة في المستقبل لتمكين الحكومات من تنفيذ أدوارها والاضطلاع بمسؤولياتها على قدم المساواة في مسائل السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، ولكن ليس في الشؤون التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر على مسائل السياسات العامة الدولية، كما ورد في الفقرة 69 من برنامج عمل تونس؛

*ﻭ )* دور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في وضع توصيات بشأن كيفية مواصلة تنفيذ التعاونية المعززة على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس،

وإذ تأخذ في الحسبان

 *أ )* القرار 30 (المراجَع في دبي، 2014) الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن دور قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ب)* القرار ITU‑R 61 (جنيف، 2015) الصادر عن جمعية الاتصالات الراديوية، بشأن مساهمة قطاع الاتصالات الراديوية في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ج)* البرامج والأنشطة والمبادرات الإقليمية الجارية وفقاً لقرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 من أجل سد الفجوة الرقمية؛

*د )* الأعمال ذات الصلة التي أنجزها الاتحاد بالفعل و/أو التي سيقوم بها بتوجيه من فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تنفيذ نواتج القمة؛

*ﻫ )* حاجة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والهيئات الأكاديمية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين إلى مواصلة العمل معاً لتنفيذ رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار

 *أ )* القرار 1332 (المراجَع في 2016) الصادر عن المجلس بشأن دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*ب)* القرار 1334 الصادر عن المجلس بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في الاستعراض الشامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ج)* القرار 1336 الصادر عن المجلس بشأن فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار كذلك

 *أ )* أن الأمين العام للاتحاد أنشأ فريق المهام التابع للاتحاد والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات والذي يتمثل دوره في وضع الاستراتيجيات وتنسيق سياسات الاتحاد وأنشطته المتعلقة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، على النحو المشار إليه في القرار 1332 الصادر عن المجلس؛

*ب)* دور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات (UNGIS) في إقامة التعاون والشراكات بين وكالات الأمم المتحدة من أجل إنجاز أقصى حد من العمل المنسق لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبلوغ أقصى درجة من الاتساق والفعالية في هذا العمل،

تقـرر

1 أن يواصل قطاع تقييس الاتصالات أعماله المتعلقة بتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأنشطة المتابعة الخاصة بها ضمن ولايته، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2 أن ينفذ قطاع تقييس الاتصالات الأنشطة التي تقع ضمن ولايته ويشارك مع أصحاب المصلحة الآخرين، حسبما يكون ملائماً، في تنفيذ جميع خطوط العمل ذات الصلة وغير ذلك من نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

3 أن تنظر لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة ضمن دراساتها في نتائج فريق العمل التابع للمجلس المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت،

تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بتزويد فريق العمل المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات بملخص شامل عن أنشطة قطاع تقييس الاتصالات المتعلقة بتنفيذ نواتج القمة، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2 بضمان تحديد أهداف ملموسة ومواعيد نهائية للأنشطة المتعلقة بالقمة وبضمان مراعاة هذه الأهداف والمواعيد في الخطط التشغيلية لقطاع تقييس الاتصالات وفقاً للقرار 140 (المراجَع في بوسان، 2014)، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

3 بتقديم معلومات عن الاتجاهات الناشئة استناداً إلى أنشطة قطاع تقييس الاتصالات؛

4 باتخاذ الإجراءات الملائمة لتسهيل الأنشطة المتعلقة بتنفيذ هذا القرار؛

5 بمواصلة العمل بالتعاون مع أعضاء آخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات من أجل إنجاز أقصى حد من العمل المنسق وبلوغ أقصى درجة من الاتساق والفعالية؛

6 بالإسهام في التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام للاتحاد، من خلال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التقدم المحرز في تنفيذ خطوط عمل القمة التي يضطلع فيها الاتحاد بدور الميسِّر،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع

1 إلى تقديم مساهمات إلى لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة وإلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، حسب الاقتضاء، والإسهام في أعمال فريق العمل المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق بتنفيذ نواتج القمة ضمن ولاية الاتحاد؛

2 إلى تقديم الدعم لمدير مكتب تقييس الاتصالات والتعاون معه في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذات الصلة في قطاع تقييس الاتصالات،

تدعو الدول الأعضاء

1 إلى تقديم المساهمات إلى فريق العمل التابع للمجلس المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت؛

2 إلى تشجيع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المشاركة في المشاورات المفتوحة التي يتيحها فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_